مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 18 / حزيران/2024
المجلد(5)- العدد(2)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

الشيخ جرّاح . . . صراع ملكيّة أمّ تهجير قسريّ

أ.د. نعمان عاطف عمرو
كلية الآداب–جامعة القدس المفتوحة

أ.د. عبد الرحمن محمد المغربي
كلية الآداب–جامعة القدس المفتوحة

الكلمات المفتاحية: التاريخ الحديث. تهويد القدس، حي الشيخ جرّاح

الملخص:

الشيخ جرّاح قرية فلسطينية تقع إلى الشّمال من البلدة القديمة في القدس، تبعُد عنها1 كم، تقع على الخط الفاصل بين شطريّ المدينة الشرقيّ والغربيّ، وهوما يطلق عليه خط الهدنة.

أُطلق عليها اسم (حيّ الشيخ جرّاح) نسبة إلى طبيب القائد الإسلاميّ (صلاح الدين الأيوبيّ) واسمه (حسام الدين بن شرف عيسى الجراحي) الذي سكن في هذا الحيّ بعد تحرير صلاح الدين الأيوبي مدينة القدس من الصليبيين، حيث عاش في الحيّ وتوفي ودفن فيه قبل ما يزيد على 900 عام.

بعد نكبة عام 1948م وتقسيم المدينة إلى قسمين استقبل هذا الحيّ عائلات فلسطينية تم تهجيرها قسراً من مدينة القدس الغربية وحيفا ويافا، بناء على اتفاقية بين الحكومة الأردنية التي حكمت مدينة القدس بعد تقسيمها عام 1948م حتى حرب حزيران عام 1976م، عندما احتلت القوات الصّهيونيّة مدينة القدس الشرقيّة، وبين وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) عام 1956م، وينصّ الاتفاق على إقامة مشروع إسكان مدنيّ في حيّ الشيخ جرّاح؛ لتسكن فيه العائلات الفلسطينيّة المهجّرة.

تبع هذا الاتفاق، اتفاق آخر بين وزارة الأشغال والتعمير الأردنية والعائلات الفلسطينية المهجّرة، ينصّ على أجرةٍ رمزية لمدة ثلاث سنوات تدفعها تلك العائلات مقابل تسجيل المساكن بأسمائهم بعد هذه السنوات الثلاث، التي هي مدة الاتفاق. وقد جرت خلال هذه المدة العديد من الإشكاليات التي أعاقت عملية التسجيل هذه بأسماء السكان المهجّرين لملكية منازلهم، حيث كانت هذه العائلات قد هُجّرت من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام

1948م، وخاصة من غربيّ مدينة القدس وحيفا ويافا، وسكنت فعلياً في الحيّ ابتداء من عام 1956م.

بدأت معاناة العائلات الفلسطينية في حيّ الشيخ جرّاح عام 1972م، عندما تقدّمت جمعيات استيطانية صهيونيّة لمحكمة الاحتلال الصّهيوني في مدينة القدس بدعوى ملكية الأرض، بحجة اعتداء السكان الفلسطينيين على أملاك الغير دون وجه حق في الحيّ. وشكّل هذا الادّعاء بداية لمعركة قانونية أمام المحاكم الصّهيونيّة في مدينة القدس، ظهرت خلالها أهداف عنصرية ومخططات استيطانية لتهجير السكان قسراً من منازلهم باستخدام أدوات ناعمة تمثلت في المحاكم، وأخرى خشنة تمثّلت في استخدام القوة وإرهاب السكان والتحايل والتزوير.

إنّ حقيقة ما يجري في حيّ الشيخ جرّاح ليس بعيداً عمّا يحصل في مدينة القدس عامة من سياسة الاستعمار الاستيطانيّ، والتخطيط الحضريّ لبلديّة الاحتلال للقضاء على الوجود الفلسطينيّ في المدينة المقدسة، وتفتيت السكان إلى كنتونات منفصلة؛ لتعزيز دور تهويد مدينة القدس وتأهيلها لتصبح عاصمة لدولة الاحتلال الصهيوني أثناء فرض حقائق على الأرض ضد السكان الفلسطينيين لمنع إمكانية إقامة عاصمة فلسطينية في مدينة القدس، وتحقيق انقلاب ديمغرافيّ لصالح اليهود عن طريق التهجير القسريّ للسكان الفلسطينيين. تستند الصّهيونيّة في ذلك إلى اتفاق وقوانين أعدّت خصيصاً لهذا، وسياسات استعماريّة وقوة عسكريّة ومخططات مدنيّة لمدينة عصريّة، تهدف إلى محو تاريخ المدينة العربيّ والإسلاميّ.

إن نشاط الجمعيّات الاستيطانيّة المدعومة من حكومة الاحتلال ومستوطنيه ومحاكمه، تعدّ رافداً رئيساً للتهجير القسريّ للسكان؛ لتحقيق أهداف الاستعمار الصهيونيّ في مدينة القدس وحيّ الشيخ جرّاح.

المقدمة:

تكمن أهمية تناول حي الشيخ جرّاح في إظهار سياسة الاحتلال تجاهه، وكأنه ذو جانبين: الأول تطويري أما الثاني: فهو صراع على الملكيّة؛ لإخفاء حقيقة الاستعمار الاستيطاني الإحلاليّ، الذي يستند إلى قوانين تمييزية لصالح اليهود، وتهجير قسري بالنسبة للسكان الفلسطينيين الأصليين.

وقد تم استخدام المحاكم كأداة في هذا الصراع الاستيطاني الإحلالي، وهي محاكم لا تملك الولاية على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967م بموجب كل القوانين والمواثيق الدوليّة.

إنّ الهجمة على حيّ الشيخ جرّاح تخدم الاستراتيجيّة الصّهيونيّة في القدس؛ لإيجاد تواصل بين البؤر الاستيطانية وتحويل الأماكن العربية إلى كونتونات مشتّتة. كما أنّ قرارات الشرعيّة الدوليّة، ممثّلة بقرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدّة والقانون الدوليّ الإنسانيّ، ومنظمة الصليب الأحمر الدوليّة، تَعتبر أنّ ما يجري هو استيلاء على أراضي الفلسطينيين بالقوة، ومن ثَم فإنّ تهجيرهم من منازلهم وأملاكهم هو تهجير قسريّ. وأنّ دولة الاحتلال والجمعيّات الاستيطانيّة، تستخدم كل الوسائل، من تحايل ومماطلة وعنف وقوة ومحاكم للضغط على السكان الفلسطينيين.

وفي الجانب الآخر فإنّ وحدة الشعب الفلسطينيّ في كل أماكن تواجده، هي صمام الأمان لمواجهة هذه الأساليب، في حين أنهّ علينا التوجه إلى المحاكم الدوليّة لتقديم قادة الاحتلال ومستوطنيه إليها، من أجل الحفاظ على حياة آمنة للسّكان الفلسطينيين في منازلهم وأملاكهم في حي الشيخ جرّاح، لإنهاء التأثيرات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والنفسيّة التي يفرضها الاحتلال ومستوطنيه عليهم.

استراتيجية الاستيطان الصهيونيّ في القدس

بدأت الحركة الصّهيونيّة منذ الانتداب البريطانيّ على فلسطين في بلورة أهدافها الاستعماريّة للمدينة المقدّسة، لِما تتمتع به هذه المدينة من مكانة دينيّة وسياسيّة وجغرافيّة، فهدفت إلى السيطرة عليها عبر التخطيط المدنيّ والعمرانيّ والاجتماعيّ والديمغرافيّ؛ لتحقيق أهداف جيوسياسيّة في مدينة القدس لتضمن سيطرتها المُحكمة والمُطلقة على المدينة وما حولها، وتهجير سكانها بأساليب متعددة لعمل انقلاب ديمغرافيّ لصالح السّكان اليهود على حساب السّكان الفلسطينيين، من أجل إعادة صياغة تاريخ مدينة القدس من جديد؛ ليتلاءم مع معتقداتها نحو المدينة عبر إنتاج رواية أسطورية خاصة تجاه أورشليم القديمة، واستحضارها لترسيخ فكرة عاصمة إسرائيل الأبدية (جبارين،2016: 9).

كان تخطيط الهيمنة الذي اعتمدته الصّهيونيّة منحازاً لصالح مجموعة إثنية عِرقيّة ودينيّة على حساب مجموعة السكان الأصليين، وكان له أثر سلبيّ عليهم وعلى مستقبلهم السياسيّ والاجتماعيّ والديمغرافيّ والاقتصاديّ أيضاً(جبارين،2016: 10). وكان الهدف الرئيس لهذا المخطط، هو تأمين السّيطرة الصّهيونيّة والهيمنة الإسرائيليّة على القدس الشرقيّة، فانطلقت

هذه الاستراتيجيّة من مفاهيم وأساليب عسكريّة، تم الاستفادة منها في التخطيط المدنيّ لغايات وأهداف تخدم المجموعة الاستيطانيّة وهي:

1- إحاطة الوجود الفلسطينيّ الأصيل في المدينة بالواقع الكولونيالي، بدوائر مرتبطة بطرق تؤمن الاتصال السريع والسهل بين هذه المواقع للحفاظ عليها وتوسيعها.
2- التغلغل بين المراكز والأحياء العربيّة الأصيلة لشَرذَمة الوجود الفلسطينيّ وتقطيع أوصاله (خمايسي، 2007: 1).
3- تأمين السّيطرة على عمق حيّزي بشكل دائم وضخ استيطان بشريّ لتعبئة الثغور الاستيطانيّة التي أُسّست كنقاط عسكريّة أو مستعمرات مدنيّة؛ لتأمين أغلبية يهوديّة في قلب مدينة القدس، لإيجاد فصل حيزي من خلاله يتم السيطرة على السكان وبناء الجدران الاسمنتي للحفاظ على المنطقة الفاصلة لنزع القدس عن محيطها العضوي والطبيعي (خمايسي،2007 :1).

هدفت هذه الاجراءات إلى إيجاد عوامل طرد السكان الأصليين وضبط حركتهم وتقييدها، بل إلغاء إمكانية إقامة عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة بسبب تعاظم الموجود اليهودي فيها، وتداخل المستوطنات مع الأحياء الأصلية وأن عوامل الطرد هي الإبعاد القسريّ بعينه.

أهداف الاستراتيجيّة الصّهيونيّة في مدينة القدس

هدفت هذه الاستراتيجية إلى مصادرة أكبر قدر ممكن من أراضي المدينة، فبلغت نسبة مصادرة الأراضي عام 1967-2015م ما مجموعه 64% من أراضي المدينة لأهداف وغايات مختلفة، من أهمها إقامة نقاط استيطانيّة ومنع التوسع للأحياء الأصليّة لإشغال الحيّز الجغرافيّ الفلسطينيّ. وقد أدت حالة مصادرة الأراضي الفلسطينيّة في مدينة القدس إلى حسم مستقبل الصّراع على الأرض، وضمان مستقبل المدينة الجيوسياسيّ لتتحول إلى عاصمة لدولة الاحتلال الأبديّة حسب روايتهم (جبارين،2016: 13).

وكذلك الأمر بالنسبة للحالة الديمغرافيّة والجيوسياسيّة للقدس الشرقيّة؛ لمنع تطورها لمدينة فلسطينيّة لتصبح عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة ودمجها في القدس الغربيّة تحت السيطرة الإسرائيليّة (جبارين،2016: 11). أمّا من ناحية السكان الفلسطينيين الأصليين فقد استُخدم ضدهم العديد من الأساليب والطرق؛ لتضيق الخناق عليهم من خلال إيجاد بيئة طاردة، وكان أهم تلك الأساليب استخدام سلطات الاحتلال الصّهيونيّ التخطيط الحضريّ كأداة للتهجير القسريّ، لما يتمتع به من أهداف تنموية مستدامة، ولكن عنصرية

التطبيق جعلته سيف سلط على رقاب السكان الفلسطينيين، حيث تدرجت من خلاله في إيجاد بيئة طاردة للسكان من خلال العقوبات المفروضة عليهم بحجج مختلفة أهمها سياسة التجريم التي فرضتها على المساكن غير المرخصة من بلدية الاحتلال، لا سيما وأنه يوجد في المدينة - حسب إحصائيات الاحتلال- 44 ألف مسكن غير مرخص حسب القانون الإسرائيلي وهي غير معترف بها، حيث قدّرت نسبة المخالفات بـ 50 مليون شيكلاً سنوياً لبلدية الاحتلال، ويشكل هؤلاء 80% من السكان الفلسطينيين في مدينة القدس (جبارين، 2016: 13).

وبهذا تكون أحياء القدس الشرقية قد تحوّلت إلى أماكن فقر تنقصها خدمات البنية التحتيّة والخدمات العامّة وأصبحت أحياء منفصلة، ومع نجاح هذه السلطات في زيادة عدد السكان اليهود تكون المدينة قد تحولت أشبه ما يكون إلى مدينة ثنائيّة القوميّة من الناحية السكانيّة، وبدأت ملامح واقع ديمغرافيّ جديد بالظّهور فيها، لتصل نسبة السكان اليهود إلى 43% من عدد السكان العام (جبارين،2016: 14).

المؤثرات على التخطيط الإسرائيليّ الصهيونيّ في القدس

1- كانت مدينة القدس وما زالت في الموروث الدينيّ الحضاريّ حسب الرواية الصّهيونيّة، مدينة تاريخيّة لليهود وكانت عاصمة الشعب اليهودي قبل 3000عام، وأنّه يجب إعادتها لمكانتها كعاصمة للشعب اليهودي في العصر الحالي (خمايسي،2007: 3)، حيث انطلق التخطيط من هذا الاعتقاد التاريخيّ، وإنّ هذا الادعاء يعمل على تغيب وجود الشعب الفلسطينيّ عن المشهد على مر العصور، ويتعامل هذا التخطيط على أنّ مدينة القدس خارج إطارها الاجتماعيّ والثقافيّ والتاريخيّ العربيّ والإسلاميّ الحضاريّ، وينفي عنها التواصل الاجتماعيّ من العصر الحجري والحضارة النّطوفيّة والغسوليّة والعربيّة الإسلاميّة حتى الآن.

2- تطلِق الرّواية الصّهيونيّة التاريخيّة والفكر الدينيّ اليهوديّ والسياسيّ الإسرائيليّ على القدس اسم (صهيون)، الذي يعطيها القُدسية، وهو مدلول دينيّ يفيد بارتباط اليهود التاريخيّ بفلسطين - حسب اعتقادهم-، ويرتبط إحياء هذا الوجود الدينيّ بثلاثة مركبات: هي الدّين، والقوميّة، والحيز، وهذه المدلولات أدخلتها الصّهيونيّة أو استحضرتها لأنها ذات أبعادٍ دينيّة مرتبطة بفلسطين بشكل عام حسب ادعائهم بأن فلسطين إقليم وقلبها النابض هو مدينة القدس، وبذلك يتضح أنّ الموقف السياسيّ الفلسطينيّ يعتمد على الأسس الدينيّة واستحضار الماضي (خمايسي،2007: 3).

3- أمّا الموقع الجغرافيّ للقدس كونها في وسط فلسطين وبعدها التاريخيّ وارتباطها- حسب ادعائهم- بالممالك اليهودية (يهودا والسامرة) والتي لا علاقة لها بالصّهيونيّة المعاصرة ولا بتاريخها، جعل التخطيط الإسرائيلي يسعى لاستحضار هذا الماضي حسب المُعتقد لخلق جيوسياسيّ جديد له أثر مباشر على الفكر التخطيطيّ لمدينة القدس، كي يستمر توسطها فلسطين التاريخيّة بحدودها الانتدابيّة (خمايسي،2007: 3). إنّ محاولات المخططين لإيجاد مصدر اخلاقيّ للفكر والتخطيط الإسرائيليّ في مدينة القدس يعتمد بالأساس على الموروث التاريخيّ والعقائديّ والدينيّ، والهدف منه هو محو التاريخ الطويل لمدينة القدس وحضارتها (خمايسي،2007: 3). وبغضّ النظر عن مدى توافقه مع التاريخ الصحيح أو مع علم الآثار أو غيرها من العلوم التي تخبرنا بواقع مختلف عن خيال هؤلاء المخططين. وربما يكون البحث عن مبررات أخلاقية لأن دور التخطيط هو إيجابي وضرورة تنموية لتحقيق العدالة في استخدام الموارد، ولكنّه في حالة الصراع يكون سلبياً على الحيز الجغرافيّ المتصارَع عليه، مثل حالة مدينة القدس ليتحول التخطيط كأداة بيد من يملك القوة على الأرض ليفرضها على الطرف الأضعف وهو الفلسطيني، ويهدف إلى تأمين آليات ضبط سكانيّ من أجل خلق فوارق بين الأطراف المتصارعة على المكان، وأن التخطيط لضبط المكان يحرم من يمتلك العقار من استخدامه للتنمية في الحالات الفرديّة؛ لأن استخدام القوة هو بغرض الهيمنة بالدرجة الأولى. وهذا يكون كفيلاً بالتلاعب في سجلات أملاك الأراضي التي تشكل مرجعيات، إذ إنّ الواقع التخطيطي الإسرائيليّ حوّل الملكيّة من الأفراد والجماعات إلى ملكيّة الدولة سواء بالشراء أو السّيطرة أو المصادرة، أو الميراث للأراضي الحكوميّة من الحكومات السابقة كالعثمانيين أو البريطانيين أو الأردنيين، خاصة تلك التي كان يطلق عليها اسم الأراضي الأميريّة (خمايسي،2007: 2).

لذا فنحن أمام حالة من الاستعمار الاستيطانيّ، التي استغلت المعطيات كافة من أجل السيطرة على المكان وهو الأرض لخدمة مصالحها الاستيطانية وحرمان أصحابها الأصليين من الاستفادة منها.

حيّ الشيخ جرّاح في القدس الشرقية

الشيخ جرّاح هي قرية فلسطينية مقدسيّة تتبع لمحافظة القدس فوق أرض تسمى (كَرْم الجاعوني)، تقع إلى الجانب الشمالي للبلدة القديمة، تبعُد عنها 1كم، تمّ إنشاؤها عام 1956م كمشروع لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا (UNRWA) منها 808 دونماً هي حيّ

الشيخ جرّاح وحده، تبلغ مساحة الحيّ الإجمالية 3000 دونماً، تتمتع بموقع استراتيجيّ هام على خط الهدنة، وربما يكون لموقعها الاستراتيجيّ سبب في الهجمة الاستيطانيّة عليها حيث تقع في منطقة جغرافيّة تفصل الجامعة العبريّة عن محيطها اليهوديّ في غرب المدينة، وتشكل عائقاً بشريّاً للتواصل الجغرافيّ الاستيطانيّ بين شرق المدينة وغربها، وتطل المنطقة على الكتل الاستيطانيّة في المنطقة المعروفة بـ E1 شرقي مدينة القدس. وجزء منها يطلق عليه اسم أرض البيقاع، وحالياً يطلَق عليه كُبّانية أم هارون ومساحتها 8 دونمات، هي 24 قيراطاً منها 17 قيراطاً وقف عبد ربه السعدي وقيراطين ملك درويش سُجّلت وقف عام 1229هـ.

وتقسم منطقة حيّ الشيخ جرّاح إلى قسمين، قسمه العلويّ ويحتوي على مؤسسات محليّة ودوليّة وقنصليات وهو من الأحياء الرّاقية في القدس الشرقيّة، أمّا القسم السفليّ فهو مخصص للسكان الفلسطينيين (أرناؤوط،2011: 76، حسنى، 2021: 1).

في عام 1956م عندما تم الاتفاق بين الحكومة الاردنية والأونروا تم تخصيص 800م لكل منزل في القسم السفليّ على أن يتم البناء على 200م فقط تقسم بين عائلتين، ويتم زراعة وتزيين باقي المساحة كحديقة للمنازل، حيث تفنن السكان الفلسطينيون في هندسة منازلهم بطابعٍ خاص، الأمر الذي منحها طابعاً معمارياً جميلاً، ويشمل مناطق خضراء للزراعة مما أعطى الحيّ لمسات جمالية إضافية (سكاي نيوز، 2021: 1).

مساحة حيّ الشيخ جرّاح وسكانه

تبلغ المساحة الإجمالية حوالي 3000 دونماً، منها 808 دونماً لحيّ الشيخ جرّاح، منها 18 دونماً تمّ تحكيرها عام 1885م ليهوديّ من أصل أسبانيّ، وأن هذا الجزء المحكّر هو فلسطينيّ حسب الوثائق العثمانيّة تم تحكيره لمدة محدودة وبدواعي إنسانيّة فقط، إنّ الخطأ الذي حدث أيام الحكم الأردنيّ بين الأعوام 1948-1967م بأنه سُجل ضمن أملاك الغائبين، والذي استغلّته الجمعيات الاستيطانيّة وحكومة الاحتلال ومحاكمهُ وهذا عكس ما تثبت من أوراق المالكين التي بحوزة عائلة البندك وحجازي (حسنى،2021: 2).

أصل السكان

يعود أصلُ السّكان في حيّ الشيخ جرّاح إلى نكبة عام 1948م عندما هُجرت قسراً من بيوتها وأراضيها إلى مدينة القدس الشرقيّة إثر النّكبة، قامت الحكومة الأردنيّة بالاتفاق مع وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا (UNRWA) لعمل إسكان لهم في الحيّ مقابل تنازلهم عن بطاقة الأونروا، وقد هُجّروا من أماكن مختلفة يتم توضيحها حسب الآتي:

1. الجزء الأكبر منهم هُـجِّر من مناطق القدس الغربيّة مثل البقعة، ودير ياسين، ولفتا وهم عائلة اسكافي، والقاسم، والدّاهودي وأبو عرفة.
2. عائلات هُجِّرت من حيفا مثل عائلة الكرد.
3. عائلات هُجِرت من يافا مثل عائلة صبّاغ.
4. عائلات هُجِّرت من بيت دجن مثل عائلة الدجاني.

بالإضافة إلى عائلات مقدسيّة كانت تسكن الحيّ أصلاً مثل عائلة الحسيني، والنشاشيبي، وقد سكنت هذه العائلات في كَرْم الجاعوني وهي المنطقة الممتدة من خط التّماس الفاصل بين القدس الشرقيّة والقدس الغربيّة والممتدة من خط التّماس حتى واد الجوز (كسواني،2021: 1).

مالكو أرض حيّ الشيخ جرّاح (أرض كَرْم الجاعوني)

الحديث عن ملكيّة أراضي الشيخ جرّاح يتطلب التحليل والتفصيل، في الوثائق والقوانين لمجمل المنطقة وملكيّتها وسياسة الاستعمار الاستيطانيّ وسياستها التحيّزيّة ولكن ما هو في الواقع قد يكون مختلفاً عن ادعاءات الجمعيّات الاستيطانيّة، ولتوضيح الأمر فإن منطقة كَـرْم الجاعوني وما حولها والتي تقدّر مساحتها بـ3000 دونماً، وتشتمل على ملكيّات فلسطينيّة مختلفة حسب سجلات الأراضي منها مساحة 808 دونماً هي منطقة الشيخ جرّاح والتي تقسم إلى ملكيات مختلفة كذلك، أما الأراضي التي ادعت الجمعيات الصّهيونيّة حسب روايتها ملكيتها فهي حسب سجلات المساحة تبلغ 18 دونماً.

يستند ادعاء الجمعيات الصّهيونيّة بملكية هذه القطعة التي هي بالأساس مسجّلة كملك لعائلة حيّ حجازي السعدي التي تسكن في حارة السعدية، حيث قام سليمان حجازي بالحصول على الوثائق العثمانيّة من سجِلّ المحكمة الشرعيّة عام 1997م، وعلى إثر حصوله على هذه الوثائق تقدّم بطعن في أحقيّة الجمعيّات الاستيطانيّة بملكية أرض الشيخ جرّاح أمام المحكمة المركزيّة في القدس (نداء، يوسف وناصر، ثابت،2021: 9). وعند التحقّق من كيفيّة وصول رقبة الأرض إلى عائلة حجازي السّعدي، نجد أنها نُقلت إليهم بموجب اتفاقية بيع من قبل حنا الياس البندك وهو من سكان مدينة بيت لحم، حيث تقدّم بطلب لتسجيل الأرض عام 1934م باسمه وقام ببيعها إلى عائلة حجازي السعدي التي تقيم في حارة السعدية في القدس عام1962م (يوسف، نداء وثابت،ناصر،2021 :5).

أما سبب ادّعاء الجمعيّات الصّهيونيّة، فيرجع إلى قصة تحكير جزء من أرض الشيخ جرّاح لشخص يهوديّ هاجر من إسبانيا يدعي (يوسف بن رحاميم مبوحاس) من قبل عائلة حجازي السعدي لظروف إنسانيّة؛ فحسب ما يروي متولي وقف الشيخ جرّاح السيد عبد ربه السعدي، أنّه في عام 1310هـ هاجر بعض اليهود من أوروبا بسبب ما حل بهم من اضطهاد هنالك إلى القدس، ويقول ممثل ورثة سليمان حجازي أنّ عام 1310هـ يقابله 1881م تقريباً قام متولي الوقف - في حينه- عبد ربه بن خليل بن إبراهيم بتأجير الأرض إلى يوسف بن رحاميم ميوحاس مقابل دفع أجرة سنوية طويلة الأجل، والتي كان معمولاً بها في حينه، ويطلق عليها في المحاكم الشرعيّة الإسلاميّة العثمانيّة اسم التحكير ولفترة زمنية أقصاها 90عاماً، تم التحكير بإذن شرعيّ من المحكمة الشرعية الإسلاميّة في حينه (أرناؤوط،2011: 75).

بعد إتمام عملية التحكير قام يوسف بن رحاميم ميوحاس بتقسيم الأرض المحَكّرة التي بلغت 24 قيراطاً - في حينه- حيث قسّمها إلى قطع صغيرة بعدد 62 قطعة، وقام بإعادة تأجيرها إلى أفراد الجالية اليهوديّة في القدس في العهد العثماني؛ لتتمكّن كل عائلة يهودية من بناء بيت صغير فيها بمساحة تتراوح بين عشرات ومئات الأمتار بغرض السكن فيها (أرناؤوط،2011: 76) حيث قام يوسف بن رحاميم ميوحاس ببيع المنفعة للأرض المحَكّرة من خلال هذه القسائم.

قام هؤلاء بتسجيل حصصهم المنتفعة بها في دائرة تسجيل الأراضي التركي (الطابو)، كما تم تسجيل التحكير قبل ذلك وفقاً لما كان متّبعاً في حينه، وأنّ تسجيل الملكيّة كان باسم عبد ربه حجازي حسب كواشين الطابو العثماني، ولدى آل حجازي وثائق عثمانيّة باستيفاء بدل إيجار عن التحكير لسنوات مختلفة ومتتالية (أرناؤوط،2011: 75). وفي تلك الأثناء لم يكن يعلم عبد ربه بن خليل بن إبراهيم الفلسطينيّ مالك الأرض، أنّ عمله الإنسانيّ لإيواء اليهود وتحكيرهم أرضه لمساعدتهم وتسجيلها في دائرة الطابو التركيّ، سيتحول إلى نقمة على أحفاده الذين وجدوا أنفسهم أمام معضلة تكلفهم مغادرة أرضهم ومنازلهم مقابل عمل جدّهم الإنسانيّ بسبب سياسة الاستعمار الاستيطانيّ.

أمّا عن سبب تباطؤ الحكومة الأردنيّة في تسجيل الأرض بناء على الاتفاقية مع الأونروا والسكان، فيعود إلى الانتظار والترتيب بسبب أعمال التسوية ووجود ادعاءات متعددة من قِبل المالكين الفلسطينيين، ووجود هذا التحكير المتفَق عليه من جزء من هذه الأرض، جعل الحكومة الأردنية تسجلها ضمن أملاك حارس أملاك الغائبين، الأمر الذي استغلته الحكومة الإسرائيليّة أثناء ادعاء الجمعيات الاستيطانية وكأنها أملاك يهودية بسبب فرار العائلات

اليهوديّة منها اثناء حرب عام 1948م، والتي انتفعت منها بسبب التحكير (يوسف، نداء و ثابت،ناصر،2021 :3).

إنّ ادعاء الجمعيات اليهودية بملكيّة الارض فتح ملف الملكيّة من جديد، فوجدت وثائق لدى الحكومة الأردنيّة تفيد بأن (حنا الياس البندك) لديه وثائق ملكية منذ عام 1934م وقام ببيعها عام 1961م، وتم نقل ملكيتها إلى عائلة حجازي السعدي الفلسطينيّ المقدسيّ المقيم في حارة السعدية في القدس (يوسف، نداء وثابت، ناصر،2021 :5).

كيف نُقِلت الملكيّة إلى الجمعيّات الاستيطانيّة

استغلت حكومة الاحتلال الصّهيوني الادعاء المقدّم من الجمعيات الاستيطانية بملكية أرض الشيخ جرّاح، وهي بالأصل محكّرة لمدة زمنية محددة مقابل أجر سنوي يُدفع بموجب إيصالات تثير قضيّة الملكيّة من جديد، مستغلة بذلك المحاكم الإسرائيليّة التي ليست لها ولاية عليها بموجب القانون الدوليّ الإنسانيّ، كما واستغلت هذه المحاكم تسجيل الأرض ضمن حارس أملاك الغائبين من قِبل الحكومة الأردنيّة عندما بدأت القضية بالظّهور أمام المحاكم الإسرائيليّة عام 1972م، في تلك الأثناء كان هناك إضراب للمحامين الفلسطينيين الذين يترافعون أمام المحاكم الإسرائيليّة، مما اضطر السكان إلى تكليف محامٍ يهوديّ للمرافعة وتمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيليّة. وقد قام المحامي اليهودي كوهين المُكلف من الفلسطينيين لتمثيلهم، بعقد صفقة مع الادعاء العام الإسرائيلي دون علم موكليه الفلسطينيين وكان محتوى الصفقة كالآتي: "اعترف المحامي كوهين بملكية الجمعيّات الإسرائيليّة الصّهيونيّة للأرض، مستنداً بذلك إلى تسجيل الحكومة الأردنية الأرض باسم حارس أملاك العدو ومليكة المنازل للفلسطينيين، على أنْ تقوم العائلات الفلسطينية بدفع بدل إيجار الأرض بمبلغ رمزي لمدة 99 عاماً (كسواني،2021: 2).

بعد موت المحامي كوهين في عام 2002م، قام السكان الفلسطينيين بتكليف محامٍ فلسطينيّ للمرافعة، فتحجج محامي الجمعيّات الاستيطانيّة باستصدار قرار بإخلاء عائلة الغاوي من منزلها القائم في الحيّ، إلّا أنّها عادت إليه في العام 2006م بموجب قرار محكمة الاستئناف (كسواني،2021: 3).

الوضع القانوني في حيّ الشيخ جرّاح

في ظل ما آلت إليه الأمور من خلال إظهار الأمر وكأنه صراع على الملكيّة، واستخدام حكومة الاحتلال ومحاكمه ومستوطنيه لإثارة هذا الجانب، وأنّ حكومة الاحتلال تحاول سن

مزيد من القوانين التمييزيّة، واستخدام المحاكم الإسرائيليّة التي لا يوجد لها ولاية على الفلسطينيين وملكياتهم، بل تُعتبر هذه محاولة يائسة للسيطرة بالقوة على الحيّ وتهجير سكانه بشكل قسريّ من بيوتهم، وذلك بنقل ملكيّة أراضي وبيوت الفلسطينيين بالشيخ جرّاح من المالكين الأصليين إلى المستوطنين، وبالرجوع إلى الوثائق العثمانيّة والقوانين الأردنية والفلسطينيّة فضلاً عن القوانين الإسرائيليّة، فإننا نستنتج الآتي:

1- إنّنا أمام حالة يتم فيها الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وأملاكهم ومنازلهم بالقوة، وعبر سياسات منحازة وقوانين تمييزيّة تبرز وجهة التميز العنصري الذي يمارَس ضد السّكان الأصليين.

2- إنّ الواقع القانوني الحالي للأراضي الفلسطينيّة التي يقع عليها حيّ الشيخ جرّاح واسمها (كَرْم الجاعوني) بالأصل، نجدها تخرج عن إطار السيادة الإسرائيليّة وليس من اختصاص المحاكم الإسرائيليّة بموجب القانون الدولي والقانون الدّولي الإنسانيّ (يوسف، نداء وثابت،ناصر،2021 :2).

3- إنّ تغوّل المحاكم الإسرائيليّة على القانون الفلسطينيّ وعلى السيادة الفلسطينيّة واختصاصها، كون هذه الأراضي تقع ضمن الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة حسب القانون الدوليّ الإنسانيّ، يعني أنّ دولة الاحتلال تستخدم القوة لفرض الأمر وتغيير المعالم الجغرافيّة والسكانيّة في الحيّ.

4- المحاكم الإسرائيليّة هي محاكم احتلال وعليها احترام القوانين السائدة والسارية في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، وأنّ القانون الدوليّ يجرّم أعمال الاحتلال ومحاكمهُ بسبب نقل السكان القسريّ من مكانهم وأملاكهم. وهذا منافٍ لاتفاق روما الناظم لمحكمة الجنايات الدوليّة، ويُعتبر جريمة حرب (يوسف، نداء وثابت،ناصر،2021 :2).

وبذلك توصي السّلطة بإعداد ملف خاص والتوجه به إلى محكمة الجنايات الدوليّة لردع الاحتلال عن أعماله بتهجير السّكان القسريّ.

الاتفاقيات الناظمة لوجود السكان الفلسطينيين في حيّ الشيخ جرّاح

بعد نكبة عام 1948م وتهجير السكان قسراً من منازلهم وممتلكاتهم، قام عدد منهم بالتوجه إلى القدس الشرقيّة الواقعة تحت الحكم الأردنيّ، حيث عملت الحكومة الأردنيّة على إيجاد مساكن لإيواء هؤلاء المهجّرين، ومن هذه الحلول كان إقامة حيّ سكنيّ في قرية الشيخ جرّاح، ولإتمام هذا المشروع السكنيّ تم التعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين الأونروا UNRWA؛ فتم تنظيم اتفاقية ما بين الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الإسكان والتعمير، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا UNRWA، بينما وُقعت الثانية بين الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الإسكان والتعمير وبين السكان حول أقسام الأرض وعقد إيجار المساكن، وفيما يلي نص الاتفاقيتين:

1- الاتفاقية الأولى بين الحكومة الأردنية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا UNRWA: وتم إبرام الاتفاقية بتاريخ 16 تشرين الثاني من العام 1954م، وتقضي بإقامة مساكن للسكان الفلسطينيين في حيّ الشيخ جرّاح وهذا نصّها:

"مشروع إسكان مدنيّ مكوّن من سكن لثمانية وعشرين عائلة، وتُسلّم الارض إلى الأونروا حالاً، لتقوم باعتمادها كوسيلة لتمكين هؤلاء العائلات المهجّرة من السكن فيها، مقابل أجور رمزية توفرها العائلات من مدّخراتهم ليتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم في المجتمع فيما بعد (يوسف، نداء وثابت،ناصر،2021 :4).

وبموجب هذه الاتفاقية تقسم الأراضي إلى 28 قسيمة لكل من العائلات التي أقامت في الحي، مقابل تنازل السكان عن تصنيفهم كلاجئين، وتُشْطَبْ أسماؤهم من سجل وكالة الغوث لدى الاونروا وأن يسلموا بطاقات اللاجئين الخاصة بذلك.

وبذلك يكون اللاجئون قد تنازلوا عن حقوقهم في التعليم والخدمات الصحيّة وتلقي المعونات الغذائية مقابل توطينهم في السكن موضوع الاتفاقية (يوسف، نداء وثابت، ناصر،2021 :4).

وبموجب هذه الاتفاقية يتحول اللاجئون إلى مواطنين يعتمدون على أنفسهم.

2- الاتفاقيّة الثّانية بين الحكومة الأردنيّة والسّكان: تم تنظيم هذه الاتفاقية بين الحكومة الأردنيّة والسكان المستفيدين من الحي القائم والشقق السكنيّة التي بنيت عليها، والتي هي بالأساس ملك للحكومة الاردنيّة التي هي بدورها نظمت اتفاقيات إيجار واستئجار مع العائلات لمدة ثلاث سنوات ابتداء من عام 1956-1959م.

وكانت شروط هذه الاتفاقية كالآتي:

1- بعد مرور ثلاث سنوات من مدة الاتفاقية، وإذا ما اقتنع المالك - وهو الحكومة الأردنيّة- بأن المستأجرين قد احترموا الاتفاقية وساهموا بما هو مطلوب منهم كإيجار، تقوم بالتنازل لهم وتمليكهم الوحدات السكنية دون مقابل (يوسف، نداء وثابت، ناصر،2021 :5).

2- بعد انتهاء مدة الإيجار وهي ثلاث سنوات طالب السكان في حيّ الشيخ جرّاح دائرة الأراضي الأردنية بتسجيل الوحدات السكنية بأسمائهم، حيث باشرت الدوائر الرّسمية بأعمال

التسوية، إلّا أنها توقفت بسبب الأحداث ووجود بيانات متضاربة ناتجة عن خطأ تسجيل الأراضي عام 1948م باسم حارس أملاك العدو. وإنّ تبعيتها ومسؤوليتها القانونيّة في حينه إلى حارس أملاك الغائبين في الجانب الأردني، بسبب ترك السكان اليهود الذين حصلوا على وثيقة تحكير من السلطات العثمانية لها، وتركهم الأرض بسبب أحداث حرب 1948م.

3- قام حارس أملاك الغائبين بتسليم الأرض إلى الحكومة الأردنيّة بموجب اتفاقيّة نُظّمت لمدّة 33 عاماً (يوسف، نداء وثابت،ناصر،2021 :5).

لقد أدت هذه البيانات إضافة إلى بيانات ادعاء من حنا البندك وعائلة حجازي السعدي إلى تباطؤ عملية التسجيل للمواطنين، رغم مطالبة دائرة الأراضي باستثناء أراضي الشيخ جرّاح من عملية التسوية الأردنية غير المنتهية بسبب حرب عام 1967م، والتي على إثرها احتلت الدولة الصّهيونيّة مدينة القدس الشرقية وقامت بضمّها، الأمر الذي يمكّن الحكومة الأردنية من البت النهائي في ملكية الأرض في كَرْم الجاعوني وأرض البيقاع، والتي هي اليوم أرض الشيخ جرّاح.

أهداف الاستيطان في حيّ الشيخ جرّاح

ترتبط أهداف دولة الاحتلال في الشيخ جرّاح بأهداف الاستيطان العامّة وفي القدس بشكل خاص، رغم أنّ خصوصيّة الشيخ جرّاح تجعله ينفرد بأهداف لها علاقة بالحيّز المكانيّ وموقعه الاستراتيجيّ أولاً، وقبل الحديث عن هذه الخصوصية لا بد من الحديث عن الأهداف في القدس بشكل عام، إذ لا يخفى على الباحثين والمفكّرين السّياسيين ومنذ اللحظة الأولى لاحتلال القدس عام 1976م بأن دولة الاحتلال ركزت جهودها لجعل مدينة القدس عاصمة لدولة الكيان بحكم الأمر الواقع، من خلال قلب الموازين الديمغرافيّة، وتحويل المدينة المقدّسة عن طريق استقطاب المستوطنين بطرق شتى لجعل السكان أغلبهم من اليهود، وتحويل الوجود السّكاني فيها إلى كنتونات طائفيّة مبعثرة ومشتتة، وحدث ذلك في الأيام الأولى للاحتلال من هدم حارة المغاربة في البلدة القديمة وتهجير سكانها قسراً، واستمراراً لهذه السياسة عملت دولة الاحتلال من خلال هدفين معاً، وهما:

1. إقامة بؤر استيطانيّة جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة في كل أنحاء مدينة القدس وخاصة الجزء الشرقيّ منها (حسنى، 2021 :2) حيث أصبح في مدينة القدس أكثر من 29 مستوطنة وبؤر استيطانية، تحتل مساحة 112 دونماً يسكنها ما يقارب 280 ألف مستوطن عدا مستوطنات غلاف القدس.

2. تقليل عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقيّة من خلال عدة وسائل واجراءات؛ لخلق بيئة طاردة للسكان للسكن خارج القدس، وأهمها المستوطنات والضرائب وتجريم السكان بالغرامات الباهظة، وهدم المنازل، وسحب الهويات، وإقامة جدار الفصل العنصري الذي يطلق عليه الاحتلال اسم غلاف القدس، ويمكِّن هذا الجدار دولة الاحتلال من الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الأرض وأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين (حسنى، 2021: 1).
3. وبخصوص داخل المدينة التي أغلقها الجدار؛ فقد نشطت الجمعيات الاستيطانية بدعم حكومة الاحتلال وبلدية القدس عبر مصادرة الأراضي وإقامة تجمعات سكانيّة عليها عبر هدم البيوت بحجج مختلفة أو تهجير سكانها قسراً من خلال السماح للمستوطنين باحتلال المنازل الفلسطينيّة وطرد سكانها منها (حسنى، 2021: 2).

أمّا بالنّسبة لخصوصيّة الشيخ جرّاح وأهداف الاستيطان فيه، فهو يندرج ضمن خطة الاحتلال بمصادرة 40% من أراضي الشيخ جراح البالغة 808 دونماً لتهويد المنطقة لما لها من أهمية، وإخلاء سكان حيّ الشيخ جرّاح من السكان الفلسطينيين والبالغ عددهم 2800 نسمة في عملية تهجير قسري، من خلال استصدار قرارات محاكم لإخلائهم وطردهم تحت ذريعة أنّ إسرائيل دولة قانون، وأنّه يجب على الجميع احترام القانون وقرار المحكمة (سعد الدين،2021: 2) إضافة إلى هدف خلق تواصل جغرافيّ استيطانيّ بين البؤر الاستيطانية الصّهيونيّة ومسح ملامح الخط الأخضر الفاصل بين شطري المدينة الشرقي والغربي؛ لإقامة ثلاثة فنادق إسرائيليّة وقطع التواصل والترابط بين الأحياء الفلسطينيّة في شرق المدينة (وتد،2021: 1).

الجمعيات الاستيطانيّة ونشاطها في حي الشيخ جرّاح

قامت حكومة الاحتلال بإجراءات تمهيدية، وهذا قبل بداية نشاطات الجمعيّات الاستيطانيّة، فاستولت على منزل عائلة الشنطي في حي الشيخ جرّاح بعد احتلال القدس مباشرة بحجة أنّ سكان المنزل خارج البلاد، وبعدها عملت في الإطار التشريعي على سن قانون أحاديّ الجانب يجيز للحكومة ضم أراضي القدس الشرقيّة وبعدها تم تعديل قانون تنظيم الشؤون القانونيّة والإداريّة والذي يجيز استعادة أراضي اليهود في القدس الشرقيّة قبل عام 1948م، والتي تمت مصادرتها من قبل الحكومة الأردنيّة، لتكون هذه الأراضي تحت الولاية الإسرائيليّة (يوسف، نداء وثابت،ناصر،2021: 6). وتلا ذلك قانون آخر للتنظيم تصبح

بموجبه أراضي الشيخ جرّاح تحت الوصاية الإسرائيليّة ويصبح من حق الحكومة مصادرة الأراضي من أصحابها وتمليكها لأصحابها اليهود المزعومين.

وبذلك تكون حكومة الاحتلال قد مهدت الطرق القانونيّة لنشاط الجمعيات الاستيطانيّة، وبدأت المعاناة للسكان الفلسطينيين بتوجه جمعية لجنة الطائفة السفارديم ولجنة كنيسة إسرائيل التي تمثل اليهود (الاشكناز) برفع دعوى عام 1972م، إلى المحكمة الإسرائيليّة بإخلاء أربع عائلات فلسطينية من منازلها بحجة الاعتداء عل أملاك الغير دون وجه حق (أرناؤوط، 2021: 2). وبذلك تكون الجمعيّات الاستيطانيّة قد بدأت الصّراع على ملكيّة الأرض أمام المحاكم الإسرائيليّة وأن هذه الأراضي حسب الأنظمة والقوانين الدوليّة ليست تحت ولايتها، لتحول العدو إلى حاكم في نفس القضية.

بعد أربع سنوات وتحديداً عام 1976م بتّت محكمة الاحتلال بالدّعوى المقدَّمة من الجمعيات الاستيطانيّة، وأصدرت قراراً من شقين تم فيه التحايل وتعقيد المشكلة، كون القرار لم يطلع على الوثائق التي بحوزة السكان الفلسطينيين؛ فكان الشق الأول قد أقرّ بأنّ العائلات الفلسطينية الأربع موجودة في مساكنها بشكل قانونيّ وبناء على صلاحيات الحكومة الأردنيّة في حينه، وأنّها غير معتدية، أمّا الشقّ الثّاني للقرار والذي يظهر التحايل بأن المحكمة حكمت بملكية الأرض المقام عليها المنازل تعود ملكيتها للجمعيات الاستيطانية، وأنّها قامت بتسجيلها باسمهم في دائرة الطابو الإسرائيليّة دون النظر إلى البيانات، وكان ذلك بناء على صفقة تمت بين المحامي والمدعي العام الإسرائيليّ دون إطلاع الأهالي وموافقهم (أرناؤوط، 2021: 2). وبذلك يكون قد وقع التحايل بأن فصلت المحكمة بين ملكيّة المنازل التي حددتها للسكان الفلسطينيين، وملكية الأرض التي حددتها وسجلتها باسم الجمعيات الاستيطانيّة دون علم السكان الفلسطينيين أصحاب المساكن، إضافة إلى ذلك يقوم الفلسطينيون بدفع بدل إيجار استخدام الأرض، ويمهد هذا التسجيل إلى استمرار الصراع في المحاكم الإسرائيليّة عندما توجهت الجمعيات الاستيطانية عام1999م بدعوى جديدة ضد عائلات حنون والغاوي، ولكن هذه المرة بحجة عدم دفع الايجار حسب القرار السابق وقبلت المحكمة الدعوى وأقرّت بإسقاط حق العائلات ضمن قانون حماية المستأجر واتخذت قرار بإخلاء العائلات من منازلهم. بعد ذلك تم تجميد قرار المحكمة عام 1997م بموجب دعوى مضادة رفعها المواطن المقدسيّ والمقيم في حارة السعدية سليمان درويش أمام المحكمة المركزيّة في القدس بعد أن حصل على أوراق من الطابو العثماني ثبّتت ملكية عائلة درويش لهذه الأرض

أو لجزء منه (أرناؤوط،2021: 3) "وفي العام 1967م صادرت السلطات الإسرائيليّة فندق الرُّعاة (شبرد) والأرض المتاخمة له والذي تعود ملكيته لعائلة الحسيني وبعد ذلك تم بيعه لمنظمة مستوطنين في العام 1985م، حيث حصلت المنظمة التي تنوي بناء مستوطنة جديدة تضمّ 90 وحدة سكنيّة على الأرض بالفعل على موافقة نهائية من السلطات الإسرائيليّة لبناء 20 وحدة سكنيّة على الأقل" (الأمم المتحدة،2010: 3) وفي تطور جديد قامت الجمعيّات الاستيطانية عام 2003م ببيع حقوق ملكيّة الأرض إلى جمعية استيطانية جديدة مسجَّلة كشركة باسم نحلات شمعون، وهي شركة متخصصة في بناء المستوطنات وهي ملك ليهودي أمريكيّ. وكان هدف هذه الجمعيات التخلص من الدعوى وعدم تمكّنها من البحث في حقوق الملكيّة بحجة وجود مالك جديد للأرض (أرناؤوط،2021: 3) وهذا يعني إطالة أمد الصراع من خلال المحاكم الإسرائيليّة بسبب تغير المالكين المزعومين. مع العلم إنّ شركة نحلات شمعون متخصصة في مجال الاستيطان، ولها علاقاتها مع الجهات الرسميّة الإسرائيليّة من خلال تمرسها بفرض الأمر الواقع عن طريق التحايل والتزوير، لذلك قامت بتقديم مخططات بناء إلى بلدية القدس الإسرائيليّة، من أجل استصدار رخص بناء تخص 250 وحدة سكنية للمستوطنين، ومجمعاً تجاريّاً على انقاض الحيّ الفلسطينيّ بعد إخلاء المنازل المسكونة وهدمها. وفعلاً تمّ إجلاء عائلة الكرد والغاوي وحنون من منازلهم (أرناؤوط،2011: 78).

استمر نشاط المنظمات الاستيطانية بطرد السّكان الفلسطينيين فتم عام 2008م طرد أكثر من 60 شخصا، بينهم 24 طفلاً من بيوتهم بالقوة (الأمم المتحدة، 2010: 3)، في حين استولى المستوطنون على مبنىً مهجور في حيّ الشيخ جرّاح عام 2009م، وفي سبتمبر من العام 2010م أصدرت المحكمة الإسرائيليّة العليا حكما لصالح الجمعيات الاستيطانيّة اليهوديّة يقضي بنزع مليكة الأرض قبل عام 1948م من مالكيها الأصليين.

وصادرت السلطات الإسرائيليّة عام 1985م كَرْم المفتي، وهو عبارة عن بستان زيتون تعود ملكيته إلى مفتي القدس- في حينه- من آل الحسيني، ونقلت ملكيته إلى جمعية عُطيروت كوهنيم الاستيطانيّة، حيث بدأت الجمعيّة بتقديم مخططات لبناء 250 وحدة استيطانيّة سكنيّة (الأمم المتحدة،2010: 4) وفي عام 2005م نقلت السلطات الإسرائيليّة ملكيّة قطعة أرض تقع جانب مستشفى سانت جون في حي الشيخ جراح إلى منظمة غوش أمونيم الاستيطانيّة رغم اعتراض السكان، وفي عام 2009م منحتها بلدية القدس ترخيص لبناء ثلاث طوابق ومركز مؤتمرات (الأمم المتحدة،2010: 4) في حين تم الاستيلاء على قطعة أرض أخرى

خالية تقع بجوار مركز الحياة الطبي، وخُصصت لبناء مؤسسة تعليميّة دينيّة يهوديّة ممولة من الكنديين، ويستدل من المعلومات السابقة بأنّ عدداً من الجمعيات الاستيطانيّة التي عملت على تحقيق أهداف الحكومة الإسرائيليّة والاستيطان، متعددة، وخاصة تلك التي عملت في الشيخ جرّاح، وأهمها جمعية اليهود السفارديم الممثلة لليهود الشرقيين أولئك الذين هاجروا من إسبانيا والبرتغال. وجمعية كنيست إسرائيلي الممثلة لليهود الإشكناز الذين هاجروا من أوروبا، حيث قامت هاتان الجمعيتان ببيع ادّعائهم بمُلكية شركة نحلات شمعون، في حينه قامت حكومة الاحتلال ببيع فندق الشبرد الذي كان جزءاً منه يُستخدم فندقاً سياحيّاً، والجزء الآخر يُستخدم مسكناً لمفتي القدس الحاج أمين الحسيني، تعود ملكيته كاملاً إلى عائلة الحسيني، بعد أن وُضع في عام 1967م تحت تصرف حارس أملاك الغائبين الإسرائيليين، والذي تنازل عنه عام 1980م وتسريب ملكية العقار إلى الميلونير الأمريكيّ إيرفينغ موسكوفيتش (أرناؤوط،2011: 78)، وكان في تصرف جمعيّة عطيروت كوهنيم الاستيطانيّة، ويضاف إلى ذلك جمعية غوش أمونيم الاستيطانيّة، وإذا ما أضفنا إلى ذلك المحامي الذي قام بعملية التحايل على السكان الفلسطينيين في صفقة مع الادعاء العام الإسرائيلي واسمه اسحق سوسيا كوهين، فإننا نجد اننا أمام عصابة تهدف إلى الاستيلاء على أراضي السكان الفلسطينيين عن طريق التزوير والتحايل والأوراق الملفّقة بهدف تهجير السكان قسراً من بيوتهم.

إنَّ هذه الاجراءات مخالفة للمواثيق والقوانين الدوليّة ذات الصّلة كلها، وللدلالة على ذلك لا بد من الاطّلاع على القانون الدولي بهذا الخصوص.

القانون الدّولي وملكيّة الشيخ جرّاح

1- يرى رئيس منظمة جوستيسيا الحقوقية (JUSTICIA) وأستاذ القانون الدولي د. بول مرقص أنّ نزع ملكية أراضي الشيخ جرّاح من الفلسطينيين تشكّل خرقاً واضحة للقانون الدّولي (جعفر،2021: 6).

2- إنّ قرارات المحاكم الإسرائيليّة لا تستند إلى مسوّغ قانوني؛ فأهالي القدس هم جزء من الشعب الفلسطيني الذي يسكن الأراضي التي احتلت عام 1967م، وهي أراضي دولة فلسطينية والتي أقرها العالم واعترف بها من خلال مؤسساته مثل الجمعيّة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدوليّ. وإنّ القاعدة القانونيّة لدعاوى المستوطنين تستند إلى ادعاءات بالملكيّة قبل عام 1948م، وكانت هذه الأراضي تحت السيادة الأردنيّة (جعفر،2021: 7).

3- يتناقض قرار نزع الملكيّة مع قرار مجلس الأمن رقم (2334) الذي يطالب إسرائيل بوقف الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967م بما فيها القدس الشرقية (جعفر،2021: 8).

إنّ الإبعاد القسريّ المتمثل بإجلاء السكان من منازلهم يتناقض مع المادة 48 من اتفاقية جينيف الرّابعة، وقد أكّد مجلس الأمن الدوليّ والجمعيّة العامة للأمم المتحدة واللجنة الدوليّة للصليب الأحمر ومحكمة العدل الدوليّة في لاهاي بأن اتفاقية جينيف الرّابعة تنطبق على المستوطنات الإسرائيليّة (جعفر،2021: 8) وأنها تتعارض كذلك مع اتفاقية جينيف الأولى لعام 1864م المتعلقة بحماية حقوق الإنسان الأساسيّة في حالة الحرب وحماية المدنيين.

يتضح مّما سبق أن لا صراع على الملكيّة في الشيخ جرّاح، بل هي سياسة استعماريّة استيطانيّة للسيطرة على الأملاك الفلسطينيّة في حي الشيخ جرّاح وتهجير سكانه.

التهـجير القسريّ

تُعرِّف المواثيق الدولية التهجير القسريّ بأنّه الإبعاد أو الطّرد من أماكن السّكن الناتج عن ضغوط سواء كانت سياسيّة أو اجتماعيّة أو اقتصاديّة التي تضطر الإنسان إلى ترك مكان سكنه عنوةً ، وتُستخدم فيها أساليب مباشرة، ينتج عنها هجرة قسريّة مباشرة، أو غير مباشرة تنتج عن ضغوط غير مباشرة على السكان (جبارة، 1998: 7) وبالنظرة الفاحصة في الأساليب التي تتخذها دولة الاحتلال الإسرائيلي في حيّ الشيخ جرّاح نجد أنها تستخدم كلا النوعين؛ من التهجير القسّري أي المباشر وغير المباشر.

وللتأكيد على الأمر، نورد بعض الأمثلة المستخدمة في حي الشيح جرّاح في مدينة القدس وأهمها هدم المنازل، ونقل الملكيّة بالتحايل واستخدام القوة العسكريّة من خلال آليات القمع الأمنيّة وكذلك لجوئها إلى آليات ناعمة بعض الشيء منها الآتي:

1- لجوء سلطات الاحتلال إلى إلغاء الإقامة الدائمة للسكّان الفلسطينيين في مدينة القدس بشكل عام، وحي الشيخ جرّاح بشكل خاص، يؤثر على السكان الفلسطينيين بفقدان الإقامة الدائمة، مما يضطر هؤلاء وعائلاتهم إلى مغادرة المدينة وما يرافق ذلك من إلغاء متابعة السكان وتلقيهم للخدمات والسكن والتعليم (أبوبكر،2022: 2)، لذا فإنّ قرارات إلغاء الإقامة الدائمة من خلال سحب الهُوية منهم وتغييب عناوين السكن يشكل خرقاً للقانون الدوليّ، ويُعدّ تهجيراً قسرياً لمن سُحبت هوياتهم. ويتبع ذلك الأبعاد الموقف من أماكن السكن ودور العبادة واتخاذ إجراءات تجريمية ضد المخالفين، وسنّ العديد من القوانين التمييزية التي شرعتها دولة الاحتلال منذ عام 1948م حتى الآن، وكان آخرها قانون القوميّة الذي يجعل من

التمييز العنصري مبدأ دستورياً ملزِماً لجميع المؤسسات في دولة الاحتلال، حيث تلتزم جميع المؤسسات بالعمل بموجبه لتعزيز التفوّق اليهوديّ في المنطقة الخاصة للاحتلال وبالتحديد في مدينة القدس (أبوبكر،2022: 1).

إنّ حرمان المقدسيين من حق المشاركة في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيةّ من خلال سنّ قوانين تقيد حرياتهم المدنيّة تحت حجج أمنية تعتبر تهجيراً قسرياً غير مباشر، ما يؤدي إلى حرمانهم من حق التعبير والتجمع السلميّ وتكوين الجمعيّات التي كفلتها المواثيق الدوليّة.

أما التمييز في توفير الخدمات وتحديد الموارد، فإنّه يعمل على زيادة التباين بين السكان على أسس عرقيّة ومذهبيّة وهو بذلك يشكل أداة للتهجير القسريّ. لذلك فالقوانين والاجراءات الإسرائيليّة في حي الشيخ جرّاح هي تهجير قسريّ للسكان الفلسطينيين، لحساب المستوطنين الصّهاينة (الأمم المتحدة،2010: 5).

تلقي عملية التهجير القسريّ بآثارها الماديّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والنفسيّة أيضاً على السكان الفلسطينيين بشكل مباشر في حي الشيخ جرّاح، وتحرمهم من مصدر رئيس من مصادر الأمن الماديّ والاقتصاديّ، وتعطل أسباب الحياة، وتزيد نسبة الفقر ونخفّض مستوى المعيشة (الأمم المتحدة ،2010: 6).

يعمل التهجير القسري في الشيخ جراح ومدينة القدس والمصاحب لتوسع المستوطنات على إضافة قيود جديدة من المستوطنين على السكان الأصليين، ويخلق بؤر تفتيت للأحياء الفلسطينية (الأمم المتحدة،2010: 5).

تتنافى جميع هذه الاجراءات مع القوانين الدّولية، وقوانين حقوق الإنسان، وهي مستندة الى قوانين إسرائيليّة، الأمر الذي يُعدّ تحدياً ليس للفلسطينيين وحدهم، بل تحدّياً للقوانين والمواثيق الدّولية، وفيها عدم التزام من دولة الاحتلال بما تعهّدت به في المؤسسات الدوليّة. ومن ذلك قيام شرطة الاحتلال بإبعاد عائلة حنون والغاوي من بيوتهم بالقوة في حي الشيخ جرّاح، وتحميل أمتعتهم في حافلة والقائها في الشارع أمام مقر الأونروا، يتجاوز مسألة الاخلاق والقيم والمواثيق الدوليّة، ويشكّل ليس تهجيراً قسرياً بل هو تحدٍ لهذه الأنظمة والمواثيق. كما أنّ قيام شرطة الاحتلال عام 2009م بإجلاء 380 شخصاً من الشيخ جرّاح، منهم ما يزيد على 90 طفلاً يُعتبر تهجيراً قسرياً (الأمم المتحدة،2010: 4).

إنّ التخطيط السائد حالياً من عمليات الإخلاء والهدم التي تقوم بها بلدية الاحتلال، والمصحوبة بمخططات بناء وحدات سكنية للمستوطنين في أغلب الأحياء الفلسطينيّة لخلق حقائق جديدة على الأرض لتجزئة الأحياء الفلسطينية وإضعاف نسيجها الاجتماعيّ، تتجاوز مسألة الملكيّة واحترام القانون الدوليّ الإنساني، وانّ ما تحمله قرارات الطّرد والتهجير تشكل مساساً بحقوق الإنسان الفلسطينيّ في حي الشيخ جرّاح؛ الذي يتعرض للتمييز السلبيّ بحرمانه من الاستقرار في بيته أو الرجوع إلى أملاكه التي هُجّر منها قبل هذا التهجير. كما أنّ إجراءات حكومة الاحتلال تهدف الى السيطرة على الأملاك، والتي هي ركن أساسيّ في الصّراع على الأرض، حيث ترتفع فيها وتيرة التمييز مستغلة الاوضاع المحليّة والإقليميةّ والدوليّة لمزيد من التهويد والطرد والتهجير.

تجاوز هذا الصّراع بشكله الحالي الصّراع على الأرض والملكيّة، بل أصبح صراعاً عل كل بيت وكل شبر من الأرض الفلسطينيّة، ليظهر الوجه الحقيقي للصراع، وهو استعماريّ استيطانيّ هدفه مصادرة الأرض والسيطرة على الموارد والأملاك، لصالح المستوطنين وإحلالهم مكان السكان الفلسطينيين (عاصي،2021: 1) لذلك علينا مواجهة هذه الإجراءات وعدم الرضوخ، وتدويل القضيّة أمام المحاكم الدوليّة.

الموقف مّما يجري في حيّ الشيخ جرّاح

أحداث الشيخ جرّاح هي أحداث ساخنة ومتجددة، بسبب اعتداءات المستوطنين المتكررة وقرارات المحاكم الإسرائيليّة المتتالية، والتي تحظى بدعم مطلق من حكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة ولا تأبه بالقرارات الدوليّة، تحت ذرائع شتّى، أهمها احترام قرارات القضاء الإسرائيليّ الذي يعدّ أداة في أيدي المستوطنين وجمعياتهم الاستيطانيّة.

ومما زاد من سخونة الوضع هو قيام إيتمار بن غفير أحد أعضاء البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بفتح مكتب برلمانيّ له في حي الشيخ جرّاح، وما يرافقه من حراسة من عناصر شرطة الاحتلال الدائم، وانعكاسات ذلك على قمع السكان الفلسطينيين والتنكيل بهم.

ولمعرفة المزيد من المواقف، لا بد من التطرق إلى موقف الأمم المتحدة وحكومة المملكة الأردنيّة الهاشميّة والموقف الرّسمي الفلسطينيّ والشعبيّ، وإلى الأسباب التي أعادت إثارة قضية الشيخ جرّاح.

إنّ الذي أعاد إثارة قضية الشيخ جرّاح بالدرجة الأولى هي قرارات المحكمة العليا الإسرائيليّة وما صدر عنها بتاريخ 6 أيّار عام 2021م القاضي بتهجير المواطنين الفلسطينيين

من بيوتهم في حيّ الشيخ جرّاح، بهدف توسيع الحيّ الاستيطانيّ فيها والاستمرار في خطة التهجير القسريّ والتهويد (مركز العودة، 2021: 2). ومنها الاقتحامات المتكررة للحيّ عن طريق أعضاء الكنيست الإسرائيليّة، وكان آخرها فتح مكتب لعضو البرلمان إيتمار بن غفير في الحيّ وما تسبّب به من عنف بسبب مرافقة الشرطة له. وقد صدر قرار محكمة العدل العليا الإسرائيليّة والذي ينص على التهجير لاثنتى عشرة عائلة فلسطينية من الحيّ، ونقل ملكيّة منازلهم إلى مستوطنين إسرائيليين، وحكمت المحكمة نفسها بتغريم كلّ عائلة فلسطينية بدفع 20 ألف دولار أمريكيّ؛ لتغطية الأتعاب القانونيّة التي تكلّفها المستوطنون خلال المحاكمة (صقر، 2021: 233).

أمّا الموقف الدوليّ وخاصة موقف الأمم المتحدة، فإنه بالإمكان استخلاصه من خلال المقرّر العام للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة 1967م مايكل لينك، عندما صرّح بأن أوامر الطرد التي تصدرها المحاكم الإسرائيليّة في حي الشيخ جرّاح ترقى إلى مستوى انتهاك إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال" إلى التهجير القسريّ للسكان الفلسطينيين بموجب الاتفاقيات الدوليّة (الشريف،2021: 3).

ومن وجهة أخرى أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة تقريراً يفيد بازدياد طلبات التهجير القسريّ من منظمات المستوطنين، وأنّ هناك 877 شخصاً بينهم 391 طفلاً معرضون لحظر التهجير القسريّ نتيجة هذه الطلبات (الشريف،2021: 3).

وأكدت الأمم المتحدة أنّ ما يدور في حي الشيخ جرّاح، وتعرُّض الأسر الفلسطينيّة للتهجير القسريّ هو غير قانونيّ بموجب القانون الدوليّ الإنسانيّ وقرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة (الشريف،2021: 4).

ومن الطبيعيّ في ظل حالة الاعتداء على السّكان الفلسطينيين أن تكون هناك ردّات فعل من الجانب الفلسطينيّ على الصّعيدين الشّعبيّ والرّسميّ، إذ تجمّع الأهالي في الحي وساندهم في ذلك سكان مدينة القدس والمتضامنين الدوليين، في عدالة قضيتهم من خلال التجمّع والاعتصامات والتظاهرات التي بدأت في الحي وانتقلت إلى المسجد الأقصى وباب العمود والمدن والبلدات الفلسطينيّة كافة في الضفة الغربية قطاع غزة ومدن فلسطين في الداخل المحتل عام 1948م، ويتبعها دعوى حركة فتح إلى النفير العام والتظاهر، ومطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن للوقوف أمام مسؤولياتهم القانونيّة والإنسانيّة لردع المجازر الإسرائيليّة ضد حي الشيخ جرّاح وتهجير سكانه قسراً (سعد الدين، 2021: 2)، حيث اتهمت

فيه سلطات الاحتلال الإسرائيليّ بارتكاب مجازر تطهير عِرقيّ وتهجير قسريّ، وتمييز عنصري ضد السكان الفلسطينيين أمام صمت العالم على هذه الجرائم.

أمّا الجانب الرّسمي الفلسطيني المتمثل في م.ت.ف والسلطة الفلسطينيّة، فقد لعبت دوراً فاعلاً في دعم الاحتجاجات وتحريك ملف الشيخ جرّاح على المستوى العربيّ والدوليّ، وقامت بنقل الملف عن طريق رئيس م.ت.ف إلى محكمة الجنايات الدوليّة بالتنسيق مع المندوب السامي للأمم المتحدة والدول الصديقة من خلال الأطر الدبلوماسية (صقر،2021: 234).

ولم تقتصر الاحتجاجات على حي الشيخ جرّاح ومدينة القدس والعمل الدبلوماسيّ، بل انتقلت المواجهات إلى مدن الضفة الغربيّة كافة، وحصلت مواجهة عسكريّة استمرت مدة 11 يوماً كردة فعل غاضبة من قطاع غزة، ومناصِرة لحي الشيخ جرّاح ومدينة القدس، وإنّ تجربة الشيخ جرّاح أظهرت الموقف الشعبيّ والرّسميّ الفلسطينيّ الصلب في مواجهة كل إجراءات التهويد والتهجير القسريّ، وإنّ هذه الوحدة الشعبيّة الفلسطينيّة تشكّل صمّام الأمان الوطنيّ لإفشال المخططات الاستيطانية في حي الشيخ جرّاح والقدس (الولي،2021: 3).

إنّ وحدة الشعب الفلسطينيّ في مواجهة الاعتداءات على سكان حي الشيخ جرّاح، تعبّر عن حقيقة كون الشعب الفلسطينيّ واحد موحد رغم اختلاف أماكن تواجده بسبب الشتات واختلاف البنى السياسيّة الحاكمة في الدول الذي يقيم فيها، وكذلك رغم تعدد الانتماءات السياسيّة والحزبيّة (الولي، 2021: 3). وإنّ قضيّة التّهويد تواجه إجماعاً وطنيّاً فلسطينيّاً لإفشالها.

والحقيقة الثابتة هي أنّ هبّة الشيخ جرّاح نُقشت في الذاكرة الفلسطينيّة السرديّة الوطنيةّ، ودحضت ونقضت الرّوايات الصّهيونيّة المزورة التي تُبثّ من خلال الدعاية الصّهيونيّة منذ عام 1948م وحتى الآن، وأنّ رواية الصّهيونيّة عن مغادرة السكان الفلسطينيين عام 1948م طوعاً، أو التزاماً بتعليمات القيادة العربيّة ما هي إلّا محض افتراء وكذب (الولي، 2021: 3).

وإنّ هذه الهبة أظهرت بما لا يدع مجالاً للشكّ تمسُّك الفلسطينيين بأرضهم وهُويتهم، ورفضهم لسياسة الاستيطان الصّهيونيّ الاستعماريّ الإحلاليّ على حساب الشعب الفلسطينيّ الأصيل في أرضه.

التوصيات

بعد ما تقدّم، فإنّ الباحث يوصي بما يلي:

1- عمل ملف يشمل ملكيّة الأراضي من سجلات المحكمة الشرعية والطابو العثمانيّ والحكومة الأردنيّة.

2- الاستمرار بالدّعم والمساندة والمقاومة الشعبيّة؛ لمؤازرة سكان حيّ الشيخ جرّاح، والحفاظ على وحدة الشعب الفلسطينيّ تجاه هذه القضية الشعبيّة والرّسميّة، كونها قضيّة تمس الأرض والهُوية.

3- التوجّه إلى المحاكم الدوليّة في قضيّة حيّ الشيخ جرّاح، فلا يعقل أنّ تكون المحاكم الإسرائيليّة هي جهة الاختصاص، رغم أنّها لا تملك الولاية باعتراف المؤسسات الدولية.

الخاتمة:

تعدّ قضية حيّ الشيخ جرّاح فصلاً من فصول الاستعمار الاستيطاني الإحلالي المدعوم من الإمبرياليّة، ولا علاقة لها بنزاع الملكيّة على الأرض حسب كل الوثائق الرّسمية المقدَّمة. وإنّ ما تستخدمه المحاكم الإسرائيليّة هي قوانين تميزيّة حوّلت القضاء والمحاكم في اسرائيل إلى أداة بيد المستوطنين؛ لتحقيق أهداف استيطانية، وما يحدث في حيّ الشيخ جرّاح بشكل خاص، وما يحدث في القدس بشكل عام هو تهجير قسريّ للسّكان الأصليين باستخدام أدوات مختلفة ومنها المحاكم، وإنّ ردّات الفعل الشعبيّة والرّسميّة والدوليّة هي التي أحالت بقاء السكان في منازلهم، لذا على السلطة الرّسمية و م.ت.ف الاستمرار بالتوجه إلى القضاء الدوليّ لمحاكمة قادة الاحتلال ومستوطنيه، وخاصة محكمة العدل الدوليّة.

قائمة البيبليوغرافية

التقارير:

الأمم المتحدة.(2010). **حالة حي الشيخ جراح**، تم الاسترجاع.

https://www.ochaopt.org/sites/default/files

المراجع المطبوعة:

جبارين، يوسف رفيق.(2016). **التخطيط الإسرائيلي في القدس: استراتيجيات السيطرة والهيمنة**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار).

المجـــلات:

أرناؤوط، عبد الرؤوف.(2011، شتاء). **الشيخ جراح: ضيوف فمستأجرون فمستوطنون**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد85: 75-79.

جبارة، تيسير.(1998). **النشاط الصهيوني في طرد عرب فلسطين**، مجلة الهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، العدد3: 1-64.

خمايسي، راسم.(خريف2007). **أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد18(72): 44.

صقر، غادة موسى إبراهيم.(2021). **تغطية الصحف لقضية الشيخ الجراح بالقدس: دراسة تحليليّة على بعض الصحف "الأهرام- cnn بالعربي- فلسطين"**. (دراسة متخصصة). المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد العشرين(3):231-251.

المراجـع الإلكتـــرونية:

أبو بكر، فادي(2022). **التمييز العنصري الإسرائيلي في الميدان التربوي والثقافي والعلمي: القدس نموذجاً**، م.ت.ف اللجنة الوطنية للتربية والثقافة، Available(On-Line): http://www.plo.ps/article/56410/.

أرناؤوط، عبد الرؤوف(2021). **مأساة" الشيخ جراح" بالقدس... القصة الكاملة**، Available(On-Line): https://www.aa.com.tr/، وكالة الأناضول، Qusd.

جعفر، أحمد(2021)."**الشيخ جراح" و" نحلات شمعون".. الصراع المشتعل على هوية القدس**، الحرة، Available(On-Line: https://www.alhurra.com/ .

حسنى.(2021)، **حيّ الشيخ جرّاح جُرحُ القدس النازف**،Available(On-Line): https://husna.fm/

راضي، أحمد.(2021). **حي الشيخ جراح جذور- الصراع وتحولاته**، قلم وميدان، المعهد المصري للدراسات Available On-line، https://eipss-eg.org/

سعد الدّين، نادية، (2021). **مخطط إسرائيلي لتهويد "الشّيخ جراح" وطرد 2800 مقدسي**، الغد On-) Available(Line: https://alghad.com/

الشريف، ماهر.(2021). **الشيخ جراح: قصص معاناه وصمود**،Available(On-Line): مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://www.palestine-studies.org/

عاصي، جوني.(2021). **الصراع في ضوء الهبّة: الرواية والزمن والتدويل**، فُسَحة،(On-line) Available : https://www.arab48.com/ .

القدس- سكاي نيوز عربية(10 مايو 2021). **من هو الشيخ جراح ولماذا تم تسمية الحي في القدس تيمنا به؟**، Available (On-line): https://www.skynewsarabia.com/ .

كسواني، بلال غيث.(2021). **الشيخ جراح .. أصل الحكاية**، وفـــــا،(On-Line) Available: https://www.wafa.ps/ .

مركز العودة الفلسطيني.(2021)، **حي الشيخ جرّاح في القدس نقطة اللاعودة**، https://prc.org.uk/.

وتد، محمد.(2021). **الشيخ جرّاح.. القصة الكاملة لحي فلسطيني يحارب التهويد والاستيطان**، الجزيرة، Available (On-Line): https://www.aljazeera.net.

الولي، مصطفى(2021). **هبّة الشيخ جراح: إعادة تأكيد حقائق الصراع مع إسرائيل**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة Available(On-Line):https://www.harmoon.org .

يوسف، نداء و ثابت، ناصر(2021). ورقة حقائق حول قضية الشيخ جرّاح- القدس المحتلة(وقائع واستخلاصات قانونية)، القانون من أجل فلسطين، Available(Line-On: https://law4palestine.org/.

Sheikh Jarrah: Ownership conflict or forced displacement

Prof Dr. Noman Attef Amro
College of Arts
Al-Quds Open University
Nabedrabo@Qou.edu

Prof Dr. Abdul Rahman Mohammad
College of Arts
Al-Quds Open University
amughrabi@qou.edu

Keywords: the modern history. Judaization of Jerusalem, Sheikh Jarrah neighborhood

Summary:

Sheikh Jarrah is a Palestinian village located one km to the north of the Old City of Jerusalem, on the line separating the eastern and western parts of the city, referred to as the armistice line.

It was called Sheikh Jarrah neighborhood in reference to doctor Husam al-Din bin Sharaf Issa al-Jarrahi, personal physician of the Islamic leader Salah al-Din al-Ayyubi. Dr. Al-Jarrahi lived in this neighborhood, after Salah al-Din al-Ayyubi liberated the city of Jerusalem from the Crusaders, died and was buried there almost 900 years ago.

After the 1948 Nakba and the division of the city into two parts, this neighborhood received Palestinian families forcibly displaced from West Jerusalem, Haifa and Jaffa. An agreement between the Jordanian government, which ruled the city of Jerusalem from 1948 to the June War of 1976 when the Zionist forces occupied East Jerusalem, and the United Nations Relief and Works Agency for Palestinian Refugees (UNRWA) in 1956 AD provided for the establishment of a civilian housing project in the Sheikh Jarrah neighborhood for the displaced Palestinian.

Another agreement signed between the Jordanian Ministry of Works and Construction and the displaced Palestinian families, leased the houses and land, for a symbolic amount, to the families for a period of three years. The agreement stipulated that the families had the right to register the houses after the three years

were over. During this period, many problems occurred that hindered this registration process, as these families were displaced in 1948 AD from western Jerusalem, Haifa and Jaffa, and actually started living in the neighborhood in 1956 AD.

The plight of Palestinian families in Sheikh Jarrah began in 1972, when Zionist settlement associations filed a land claim before the Zionist Occupation Court in Jerusalem, stating that the Palestinian were transgressors. This allegation marked the beginning of a legal battle before the Zionist courts in Jerusalem, revealing racial objectives and settlement strategies to forcibly displace residents from their homes using "soft methods" in the form of legal procedures, and "hard methods" in the form of use of force, terrorizing of the population, deception and forgery.

The reality of what is happening in the Sheikh Jarrah neighborhood is similar to what is happening in the city of Jerusalem in terms of settler colonialist policies and the urban planning of the occupation municipality with the aim of eliminating the Palestinian presence in the Holy City and breaking up the population into separate cantons. The policies further aim to enhance the process of Judaization of the city of Jerusalem to become the capital city of the Zionist occupation state while imposing measures against the Palestinian population to prevent the possibility of establishing a Palestinian capital in the city of Jerusalem. The policies further aim to achieve a demographic change in favor of the Jews through the forced displacement of the Palestinian population. The Zionists justify this on the basis of agreements and laws specially designed for this purpose, in addition to, colonial policies, military power and civil urban planning to create a modern city, hence obliterating the city's Arab and Islamic history.

The activity of the settlement associations supported by the occupation government, the settlers, and the courts act as major causes of the forced displacement of the population to achieve the goals of Zionist colonialism in the city of Jerusalem and the Sheikh Jarrah neighborhood.